الهوامش:

1_دنيش كوش: مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية-ترجمة د.منير السعيداني_مركز دراسات الوحدة العربية _بيروت-ط.1-2007

2_د.سامية حسن الساعاتي: بحث في علم الاجتماع الثقافي-دار النهضة العربية-بيروت-1983-ص.35

3_ا.د.سعيدي محمد: مقدمة في انثروبولوجية مظاهر الثقافة الشعبية -دار الخلدونية_ الجزائر _ ص.4_2013

4_ن.م.ص.13

5_عبد اللطيف البرغوثي: بين التراث الرسمي والتراث الشعبي _مجلة الصامد الاقتصادي-العددان 67و68-ايار - حزيران_تموز-اب-1997ص.24

من التخطيط اللغوي إلى التخطيط الترجمي
رهان الألفية الثالثة

بن قرنين عبد القادر*

لعل من حكم التاريخ أن الحضارات لا تقوم إلا على أنقاض بعضها بعض، فلم تتعاقب في الزمان حضارتان أهلها من جنس واحد ولهم لسان واحد، بل تعددت ألسنتهم واختلفت ألوانهم حتى في الحضارة الواحدة. وما اجتمع يوما في حضارة لسانان ' إلا أدغم القديم أحدهما على الآخر' (أو كما قال الجاحظ)؛ حتى تصير الغلبة للسان على لسان. وإذا القوم هم أرادوا في هذا الصرع نصرا، فلا سبيل لهم إليه إلا بالحرص على لغتهم وخدمتها وتطويرها حتى تساير ما استجد عندهم وعند غيرهم من وسائل الحضارة.

هو الصراع إذاً، صراع الحكمة والغلبة والتفوق؛ وجسر السؤدد فيه هو اللغة التي تمتد وتتمطى من ضفة إلى ضفة، لتنقل المجد ممن ضاع منهم إلى من ارتقوا الأسباب - أسباب الحضارة - سلما وسبيلا. وتلكم هي الحكمة التي أدركها الخليفة المأمون في بيت الحكمة، فداخل ملوك الروم - كما يصفه القاضي صاعد الأندلسي في كتابه طبقات الأمم - وألفهم بالهدايا الثمينة وسألهم بما لديهم من كتب الفلاسفة، واستحضر لتلك الكتب مهرة المترجمين، ثم حض الناس على قراءتها ورغبهم في الإقبال على تعلمها، حتى انفجرت ينابيع العلم في زمانه وعمت الحكمة في عصره وتنافس أهل العلم بين يديه لما رأوا من سخائه في تكريمهم وتقريبهم.

وتلكم هي الحكمة التي بلغها الخليفة عبد الملك بن مروان حينما أدرك مدى امتداد ملكه في أصقاع الأرض واختلاف ألسنة رعيته، وعلم أنه لا سبيل إلى حكمهم وتوحيدهم إلا بتوحيد لغة الحكم والإدارة، فأمر بترجمة دواوين اليونان والفرس إلى العربية، على أن يتم الاجتهاد والتصرف في كل وثيقة رسمية أو إدارية وفق ما يناسب الشريعة الإسلامية وقواعد المعاملات فيها، فتدعمت أسس الدولة بتلك الترجمات وأصبحت اللغة العربية لغة الإدارة الرسمية في أرجاء البلاد.[2]

وإنها الحكمة نفسها التي أدركها الغرب منذ سقوط الأندلس إلى يد الحملات الاستعمارية التي رافقتها حملات الاستشراق والترجمة، إلى عصر العولمة هذا الذي نعيش فيه، حيث تسعى الدول الكبرى إلى فرض ثقافاتها بدء من أبسط التفاصيل وأتفهها إلى اللغة بالذات؛ حتى أضحى التخطيط اللغوي أحد جيوستراتيجيات العولمة في النظام العولمي اللساني الجديد " The new global linguistic order" على حد تعبير Jaques MARAIS.[3]

وإن الجزائر لتخوض غمار هذه المعادلة الصعبة، بوعي وبغير وعي، على أصعدة الاقتصاد والتجارة وحتى الثقافة، خاصة بعد توقيع اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية مع المجموعة الأوروبية بتاريخ 22 أفريل 2002 ، التي صارت تحتم علينا التعامل مع كيان متعدد اللغات لكن في هيئة اعتبارية واحدة، مما يدفعنا إلى طرح قضية السياسة اللغوية على طاولة التشريح لإعادة النظر في برامج تدريس اللغات الأجنبية، خاصة على المستوى الجامعي، بمنظار جديد ومختلف. غير أنه لا يمكن لأي خطة تعليمية أو أكاديمية في هذا المجال أن تقوم إلا ضمن استراتيجية لغوية محكمة

بعين الاعتبار ثلاث محددات سياسية تضمن استمرار الهوية القومية دون انغلال لمبدأ الحوار بين الثقافات ودون التقوقع والإقصاء بعيدا عن معمعة العولمة:

ضرورة وضع تخطيط لغوي لتجديد اللغة واحيائها؛

حتمية التواصل متعدد اللغات بين كفي العولمة والتكتلات الإقليمية؛

ضرورة وضع تخطيط ترجمي متين يكفل المواكبة والتحيين المعرفيين[4].

وإنما يتحتم تجديد اللغة وإحياؤها نظرا للمخاطر المحدقة بعدد من لغات العالم، جراء ظاهرة العولمة والتماهي الثقافي الناتج عنها، حيث تجزم عديد الدراسات العالمية بأن ما لا يقل عن ثلاثة آلاف لغة سوف تختفي مع نهاية هذا القرن، وبوتيرة تختفي في الأسبوع الواحد في الوقت الحالي،[5] نظرا لتواتر أسباب التنقل والتواصل وتلاقحها في هذا القرن، مما أدى إلى اختلاط الشعوب والثقافات والألسن بشكل لم تشهده البشرية القائم من قبل، وإلى تغير سنن التواصل نحو صورة أعقد فأعقد، حتى صار لا بد من حل عملي أمام هذا الخطر إلا نشر التعدد اللغوي في السياقات الثقافية الاجتماعية المحيطة، وفق سياسات لغوية متوسطة وطويلة الأمد تحافظ على اللغات الوطنية والمحلية، دون صراع القوى بين اللغات الإقليمية في المنطقة الواحدة، مثلما تشهده قوانين الاتحاد الأوروبي منذ تأسيسه بُعيد الحرب العالمية الثانية إلى اليوم.[6]

وعلى سبيل المثال، فقد أسفر أحد اجتماعات الاتحاد ببرشلونة سنة 2002 عن إجماع شامل بين الدول الأعضاء على إدراج لغتين أجنبيتين على الأقل في التعليم ابتداءا من السنوات الأولى، وقد انعكست نتائج ذلك إيجابيا على الاقتصاد الكلي

مجلة الفكر المتوسطي العدد 9 جوان 2015

للاتحاد وعلى سياسته الداخلية بشكل دفع برئاسة الاتحاد إلى إنشاء مفوضية قائمة بحد ذاتها للتعدد اللغوي سنة 2007.[7] الذي نود أن نتخذه نموذجا مجسدا في المديرية العامة للترجمة (DGT)، وعينة نماذج التخطيط الترجمي الذي نجده في عدد من المنظمات والهيئات الدولية (مثل

لكن مع ذلك ظلت الترجمة النخاع الشوكي لهذا الهيكل المتحول والمتنامي المتحدة بفروعها ومجالسها؛ ومحكمة العدل الدولية؛ والاتحاد الأوروبي...الخ) يوما بعد يوم، خاصة بعد ارتفاع عدد الدول الأعضاء في العشرية الأولى من القرن إلى أزيد من 25 دولة و 23 لغة محلية وإقليمية، مما يجعل من الترجمة الوسيلة الوحيدة للتواصل بين شعوب الاتحاد ومؤسساته، وهو ما يؤثر شاقوليا وبشكل مباشر على معدلات النمو الاقتصادي. فقد أثبت عدد من الدراسات التي قامت بها المديرية العامة للترجمة للاتحاد الأوروبي — انطلاقا من سيناريو اللاترجمة- أن النتائج يمكن أن تكون وخيمة في مدى قصير جدا وعلى الصعيد النظري على الأقل، منها مثلا:[8] تضاعف فاتورة التكنولوجيا والبرمجيات بشكل رهيب لاعتمادها على اللغة الإنجليزية فقط، مما يدفع الدول الفقيرة والمتخلفة للتخلي تماما عن مظاهر التكنولوجيا وبالتالي عن أي محاولة للتطور؛ توقف الحركة السياحية في عدد كبير من لتكاليفها الباهظة على كل من الدول والأفراد؛ التهاب الصراعات والجغرافية....إلخ.

ولكن من المفارقة أن تلك الدول العربية لا تحاول أن تفترض سيناريوهات العامة للترجمة من العربية وإليها، ولا تخطط لها بأي شكل من الأشكال، وتفضل التعامل مع الأخر بلغته، في حين أن الاتحاد الأوروبي نفسه -مثلا- يفترض سيناريوهات تماوي الصادرات والواردات؛ انحصار الاقتصاديات العالمية إلى نطاق الدول باللغة العربية،[9] بل يجعل من بين أحد مبادئ التعدد اللغوي التوسع إلى لغات نطاق الاتحاد إذا كانت هذه اللغات تفتح فرصا استراتيجية للشراكة والتعاون، وما تصطلح عليه المديرية العامة للترجمة (DGT) بالاستيراد اللساني (linguistique importati).[10] *

وأما ما تصطلح عليه بالتخطيط الترجمي في هذه المداخلة، فما هو إلا لعدة من السيناريوهات لحالات الترجمة من العربية وإليها في سياقات الشراكة قبل، قبل سياق التداول مع الاتحاد الأوروبي، وهو ما يفترض أن يسمح بمجرد التداولية بين الطرفين لتقييمها وفق المعايير الدولية والإقليمية، حتى لا الأوروبي والإحالة على الترجمة في مثل هذه السيناريوهات، التي لم تكن على الإطلاق قبل سنة 1973 في منظمة الأمم المتحدة مثلا، حين

التخطيط الترجمي، ضرورة اقتصادية:

على الرغم من أن فاتورة الترجمة هي الأخرى تنوء بكلكلها على ميزانيات الكثير من المنظمات الدولية، إلا أن مثل هذه السيناريوهات هي التي دفعت برئاسة الاتحاد الأوروبي مثلا إلى التفكير في وضع سياسة لترشيد وتفعيل دور الترجمة على

وعلى وزارات الخارجية العربية لتدارك الوضع: وحتى لا تصبح الترجمة تكلفة تضاف إلى تكاليف الصفقات التجارية، خاصة في حالة النزاعات القانونية مع أطراف مختلفة.

المصطلح بين مفهومين:

الحقيقة أنه لا يمكن فصل التخطيط الترجمي عن التخطيط اللغوي إلا بخيط رفيع جدا، يمكن أن نجمله في القول، إن التخطيط الترجمي هو حالة من تسيير التوازن وتخفيف التصادم في السياق متعدد اللغات، بين المعايير اللسانية لكل لغة والمعايير التقنية والترجمية في هذا النوع من التكتلات اللغوية،[11] علما أن كل لغة تخضع لتقييس معين وعلى حدا ضمن هذه السياقات (منظمات الأمم المتحدة المختلفة مثلا)،[12] حتى تتماشى وسنن التنظيم الإداري، وتتحاشى بعض التعابير المصكوكة أو الكنايات والمجازات الثقافية التي قد تتعارض والتوجه السياسي العام للهيئة أو المنظمة.

من جهة أخرى، ومن حيث إن التقييس المصطلحي، بوصفه جزء من التخطيط اللغوي، هو عبارة عن عمل تحضيري للعملية الترجمية، فإنه لا يمكن إلا أن نعتبره جزء من التخطيط الترجمي، خاصة وأن العمل الترجمي في هذه الهيئات لا يستعيض عن قواعد المعطيات وبنوك المصطلحات[13] التي يحضرها ويقيسها له المختصون في كل لغة ضمن عمل مشترك.[14] نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: EURODICAUTON وهي قاعدة معطيات مصطلحية متعدد اللغات، تعتبر من أهم قواعد المعطيات التي تعتمدها مديرية الترجمة بالمجموعة الأوروبية.

وأمام كل قاعدة معطيات مصطلحية لا بد من وجود قاعدة معيارية أو تقييسية تعتمدها المجموعة الأوروبية لضبط الجودة والنوعية، نذكر منها مثلا: قاعدة ISO 9000، أو DIN 2345، أو UNI 10574، وغيرها من

المعايير الدولية والإقليمية التي تعتمدها الهيئات والمنظمات الدولية متعددة اللغات. لكن ما تجدر الإشارة إليه هو أنه لا يجب الخلط بين التقييس اللغوي والمصطلحي المحلي لأي دولة من الدول والتقييس الذي يتم في السياقات الدولية متعددة اللغات، لأن التقييس الثاني سياقي وقد يتعارض والمعايير اللسانية والتداولية المحلية للغة واستعمالها في نطاق الدولة العضو.

ويمكن أن نستدل على ذلك بمثال بسيط، هو التقييس (أو شبه التقييس) في الدول العربية في مجال القانون: حيث إن بعض الاستعمالات المصطلحية لبعض البلدان العربية متميزة، لكنها لا تناسب الاستعمال في السياقات الدولية، حتى ولو حاول أصحابها فرضها بعصبية وتعنت، لأن الخطابات الدولية منمطة مصطلحيا وأسلوبيا وإعلاميا ولا يمكن أن تخضع للتخطيط اللغوي المحلي، الذي طال الحديث عنه في العالم العربي لعقود لا تنتهي، بسبب صراعات السيادة والهوية بين التعريب والفرنسة، دون أن يكون في حضم ذلك أي اهتمام بالترجمة، وكأنها عملية ثانوية وتابعة لا تكون إلا لاحقة وتابعة، أو كأنه لا تأثير لها على رهانات السيادة والهوية، في حين إن كل العالم الجيو-استراتيجية في العالم العربي والجزائر خاصة تحتم وبأسرع وقت اتخاذ خطوة لغوية محكمة وبعيدة المدى، تكون الترجمة فيها المحور وبؤرة كل اهتمام.

الأبعاد التداولية والبراغماتية للتخطيط الترجمي:

إن التقييس المصطلحي في السياقات الرسمية متعددة اللغات هو نشاط تفاعلي دولي مشترك، يهدف إلى إيجاد الحلول العملية للإشكالات المتواردة في نمط معين من أنماط النصوص المترجمة، بشكل يضمن النوعية والفعالية في الترجمة،[15] أكثر

وعلى وزارات الخارجية العربية لتدارك الوضع، وحتى لا تصبح الترجمة تكلفة تضاف إلى تكاليف الصفقات التجارية، خاصة في حالة النزاعات القانونية مع أطراف مختلفة.

المصطلح بين مفهومين:

الحقيقة أنه لا يمكن فصل التخطيط الترجمي عن التخطيط اللغوي إلا بخيط رفيع جدا، يمكن أن نجمله في القول، إن التخطيط الترجمي هو حالة من تسيير التوازن وتخفيف التصادم في السياق متعدد اللغات، بين المعايير اللسانية لكل لغة والمعايير التقنية والترجمية في هذا النوع من التكتلات اللغوية،[11] علما أن كل لغة تخضع لتقييس معين وعلى حدا ضمن هذه السياقات (منظمات الأمم المتحدة المختلفة مثلا)،[12] حتى تتماشى وسنن التنظيم الإداري، وتتحاشى بعض التعابير المصكوكة أو الكنايات والمجازات الثقافية التي قد تتعارض والتوجه السياسي العام للهيئة أو المنظمة.

من جهة أخرى، ومن حيث إن التقييس المصطلحي، بوصفه جزء من التخطيط اللغوي، هو عبارة عن عمل تحضيري للعملية الترجمية، فإنه لا يمكن إلا أن نعتبره جزء من التخطيط الترجمي، خاصة وأن العمل الترجمي في هذه الهيئات لا يستعيض عن قواعد المعطيات وبنوك المصطلحات[13] التي يحضرها ويقيسها له المختصون في كل لغة ضمن عمل مشترك.[14] نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: EURODICAUTON وهي قاعدة معطيات مصطلحية متعدد اللغات، تعتبر من أهم قواعد المعطيات التي تعتمدها مديرية الترجمة بالمجموعة الأوروبية.

وأمام كل قاعدة معطيات مصطلحية لا بد من وجود قاعدة معيارية أو تقييسية تعتمدها المجموعة الأوروبية لضبط الجودة والنوعية، نذكر منها مثلا: قاعدة ISO 9000، أو DIN 2345، أو UNI 10574، وغيرها من

المعايير الدولية والإقليمية التي تعتمدها الهيئات والمنظمات الدولية متعددة اللغات. لكن ما يجدر الإشارة إليه هو أنه لا يجب الخلط بين التقييس اللغوي والمصطلحي المحلي لأي دولة من الدول والتقييس الذي يتم في السياقات الدولية متعددة اللغات، لأن التقييس الثاني سياقي وقد يتعارض والمعايير اللسانية والتداولية المحلية للغة واستعمالها في نطاق الدولة العضو.

ويمكن أن نستدل على ذلك بمثال بسيط، هو التقييس (أو شبه التقييس) في الدول العربية في مجال القانون: حيث إن بعض الاستعمالات المصطلحية لبعض البلدان العربية متميزة، لكنها لا تناسب الاستعمال في السياقات الدولية، حتى ولو حاول أصحابها فرضها بعصبية وتعنت، لأن الخطابات الدولية منمطة مصطلحيا وأسلوبيا وإعلاميا ولا يمكن أن تخضع للتخطيط اللغوي المحلي، الذي طال الحديث عنه في العالم العربي لعقود لا تنتهي، بسبب صراعات السيادة والهوية بين التعريب والفرنسة، دون أن يكون في حسم ذلك أي اهتمام بالترجمة، وكأنها عملية ثانوية وتقنية لا تكون إلا لاحقة وتابعة، أو كأنه لا تأثير لها على رهانات السيادة والهوية، في حين إن كل العالم الجيو-استراتيجية في العالم العربي والجزائر خاصة تحتم وبأسرع مجال اتخاذ خطة لغوية محكمة وبعيدة المدى، تكون الترجمة فيها المحور وبؤرة كل الاهتمام.

الأبعاد التداولية والبراغماتية للتخطيط الترجمي:

إن التقييس المصطلحي في السياقات الرسمية متعددة اللغات هو نشاط تعاوني دولي مشترك، يهدف إلى إيجاد الحلول العملية للإشكالات المتواردة في نمط معين من أنماط النصوص المترجمة، بشكل يضمن النوعية والفعالية في الترجمة،[15] أكثر

مما يهدف إلى حل إشكالات التحرير أحادي اللغة، لذلك نعتبره جزءً من التخطيط الترجمي الذي نحاول رسم ملامحه المفهومية من خلال نماذج اتحادات الدولية، التي تنمط اللغة بشكل لا يضاهيه أي تنميط في أي سياق عادي من استعمالات اللغة. ويمكن أن نلمس تلك الفعالية في الترجمة من خلال استعمال بنوك المعطيات التي أشرنا إليها أعلاه، حيث يمكن للبنوك الرقمية مثلا أن تساعد المترجم على إيجاد المصكوكات اللغوية (idiomatiques Expressions) المتخصصة في أوقات قياسية؛ كما يمكن لبنوك النصوص الكاملة أن توفر هيكلا نصيا جاهزا يسمح بتنفيذ الترجمة في أوقات قياسية كذلك، من خلال ما يعرف بالترجمة بالنصوص المتوازية (Traduction par Textes parallèles).

ومن جهة أخرى، فإن الإشكالات المشار إليها أعلاه ليست من طبيعة تحريرية أو مفهومية بالنسبة للغة الواحدة، وإنما هي إشكالات ترجمية، لأن الأمر يتعلق بأنساق قانونية مختلفة مجتمعة في سياق واحد تطفو على سطحها صدامات من طبيعة ثقافية ودينية وأيديولوجية،.. وغيرها، مما يدفع بالترجمة، من خلال التخطيط والتقييس، إلى اعتماد استراتيجيات أخرى من شأنها أن تحقق التوازن بين تلك العوامل المختلفة.

إن مثل هذا التخطيط يمكن أن يحول دون الصراعات السياسية والاستراتيجية ضمن التكتلات الدولية، وهو ما حصل بالفعل مع المجموعة الأوروبية في بداياتها التأسيسية، فرغم أن مصلحة الألسن والترجمة التابعة للمديرية العامة للإدارة، لم تكن تُعنى بأكثر من التحرير المتوازي وببعض الحالات من الترجمة الداخلية، إلا أن إشكالية الترجمة طرحت وبشدة منذ البداية، خاصة على أساس من مبدأ السيادة الوطنية لكل

دولة من الدول الأعضاء، علما أن نصوص المعاهدة المؤسسة للمجموعة الأوروبية للفحم والحديد (CECA) حررت باللغة الفرنسية لاعتبار أن الحكومة الفرنسية طرف في ميثاق الأمم المتحدة، تودع لديها النسخة الأصلية للمعاهدة، ولا تسلم منها إلا نسخ مطابقة للدول المصادقة عليها، وذلك بموجب المادة 100 من المعاهدة.[15]

ولعل من أكثر الإشكالات حدة في صدد هذه النصوص التأسيسية باللغة الفرنسية، هي إشكالية التحكيم وتفسير المادة القانونية في حالات التنازع، حيث إن أولويتها من منطلق اللغة الفرنسية يعني فرض هذه اللغة على باقي اللغات وخرق مبدأ السيادة، وهو ما عنى، وفي سريع الأحوال، على المجموعة الأوروبية اتخاذ مبدأ التعدد اللغوي التشريعي Multilinguisme legislatif الذي يقضي بأن تفسير المادة القانونية في مثل هذه الحالة يكون على أساس المصلحة العامة، أي ما يمنح محكمة العدل الأوروبية السلطة التقديرية في الاختيار بين النسخ اللغوية للمادة والنصوص الأخرى أثناء النزاع.[17]

لقد كان هذا الصراع اللغوي-السيادي سببا أساسيا في اتخاذ مفهوم التعدد اللغوي Le Multilinguisme مبدأ قانونيا وسياسيا في تشكيل المجموعة الأوروبية[18] وتم على إثره اعتبار لغات الأعضاء الأربعة (الفرنسية والألمانية والإيطالية والهولندية) لغات رسمية، ثم بموجب اتفاقية 24 جويلية 1952 تم تسطير مبادئ المجموعة الاقتصادية الأوروبية من طرف وزراء خارجية الدول الأعضاء على النحو التالي:[19]

- نشر القرارات والتوصيات والإشعارات الفردية للمجموعة في لغة المرسل إليه؛

- تكون لمراسلات بين الاتحاد والهيئات الأخرى في إحدى اللغات الرسمية الأربع، ويكون الرد على المراسلات في لغة المرسل؛
- للمجموعة الحرية في اختيار الطريقة المستقلة والطرق العملية لاستعمال اللغ وفق ما يناسب سيرها
- تنشر العقود التشريعية باللغات الرسمية الأربع
- تملك محكمة العدل نظاما لسانيا خاصا بها وتحدد بحرية اللغة التي تصوغ مشاريع القرارات التي يجب بدورها أن تنشر باللغات الرسمية الأربع
- يمكن للدول التي لها عدة لغات رسمية أن تطلب تطبيق الأحكام المنصوص عليها في تشريعها.

خلاصة:

قد لا يسع الفضاء الورقي ولا الزمني للاستفاضة والاستطراد أكثر في الموضوع، فالقضايا المتعلقة به على قدر من التعقيد والتركيب بحيث تستدعي دراسة قائمة بحد ذاتها؛ لكن ما يمكن أن نستخلصه من شتات العناصر التي أثرناها في نموذج الترجمة في الاتحاد الأوروبي بالأخص، هو أن التخطيط الترجمي لم يعد قضية تقنية تطرح على المترجمين فرادى وفي حالات منعزلة، ولا كناية عن تنظيم معين لطرائق العمل، بل أضحى ضرورة جيو-إستراتيجية تتعلق بها رهانات سيادية واقتصادية وثقافية متعددة، يمكن أن يتوقف على بعضها وجود أمة بأكملها، كما يمكن أن يتوقف عليها استمرار اللغات الوطنية وبالتالي استمرار الكيان والهوية.

إن أمثلة التشريع اللساني في الاتحاد الأوروبي، تثبت بأن اللغة ليست مجرد

ولا أن تخلو معلولة في مسار التاريخ، وفي هذا الصدد بالذات، وبالنظر إلى المبدأ التأسيسي الثاني الذي يلزم المراسلات بين الاتحاد والهيئات الأخرى أن تكون في إحدى اللغات الرسمية الأربع، وأن يكون الرد على المرسلات في لغة المرسل، يمكن أن نجزم بأن إقصاء اللغة العربية من هذه المحافل إنما كان على يد أبنائها، الذين أعجبهم عقدة النقص والانبهار بالغالب ولغته وثقافته؛ حتى صار الأنا مرادفا للتخلف والتقهقر والآخر مرادفا للازدهار والتطور.

إن الفرصة لا تزال قائمة أمام بلدان العالم العربي لفرض وجودها؛ أو على الأقل لاقتحام معراك الألفية الثالثة وسط معمعة الصراعات العولمية بأقل ما يمكن من الخسائر المادية والمعنوية. ولا يتأتى لها ذلك إلا من خلال تقييس اللغة تقييسا داخليا خاصا وتقييسا دوليا يناسب ومقتضيات التواصل متعدد اللغات بما له وما عليه، وإن كان شرا، فهو شر لا بد منه.

وإذا كنا حيال ذلك، فإنه لا بد من إعادة النظر في مكانة المترجم ووظيفته في ظل العصر الجديد، بوصفه حلقة ووصلة لا يمكن التواصل إلا من خلاله بل لا يمكن للدولة أحيانا أن تمارس سيادتها إلا من خلاله كما أشرنا ورأينا (أنظر: حتى إن فكرة المواطنة وشعور المواطنة (في الاتحاد الأوروبي) لم يتحققا إلا عن طريق الترجمة)، ولم يستطع الاتحاد الأوروبي أن يكرس فكرة المجموعة إلا بعد أن أسس لمبدأ التعدد اللغوي وأسس معه بالتوازي مبدأ الترجمة التي سن لها وبها القوانين ووفر لها الوسائل والآليات. فالمترجم إذن عنصر من عناصر السيادة، أو دعنا نقيس على القاعدة "ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب"!

الهوامش

1- ينظر: سالم العيس، الترجمة في خدمة الثقافة الجماهيرية، منشورات اتحاد الكتاب العب، 1999، ص18 (نسخة الكترونية من موقع www.aru@net.sy)

2- ينظر: نفسه.

3 - Cf. Jacques, Maurais, Towards a new global linguistic order, in: Languages in a globalizing world, Cambridge University Press, Cambridge, 2004, P13

4- التخطيط الترجمي هو اصطلاح ابتدعناه قياسا على مصطلح التخطيط اللغوي Language Planning، وسوف نعرج على شرحه.

5- ينظر: تقرير اليونسكو للثقافة والعلوم (2009)
(www.unesco.org/world-reports/cultural-diversity)

6- كانت إشكالات التعدد اللغوي واضحة منذ السنوات الأولى لتأسيس الاتحاد، على الرغم من أن عدد لغات الدول الأعضاء لم يتجاوز إلى غاية سنة 1956 أربع لغات، ومع ذلك تنبأت القيادة العامة للاتحاد بتفاقم الوضع مع تزايد عدد الأعضاء، مما حذا بها إلى وضع النواة الأولى لمصلحة الألسن والترجمة التابعة للمديرية العامة للإدارة ' منذ سنة 1958، والتي تطورت لتصبح مديرية مستقلة بذاتها تعرف بـ "المديرية العامة للترجمة" Direction Generale de la Traduction/DGT).

- Leonard Orban (Commissaire européen au multilinguisme), Le multilinguisme Pour une meilleure

compréhension mutuelle, Luxembourg: Office des publications officielles des

8 - DG Traducboa, Communautés européennes, 2009, p.3 Etude sur la contribution de la traduction a la société multilingue,. Office des publications officielles des Communautés européennes, Luxembourg, 2010, pp54-58

9- تشير المادتان 5 و6 من اتفاقية الشركة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي (2002) صراحة إلى إمكانية التواصل بين الطرفين باللغة الرسمية لأحدهما، مما يعني أن اللغة العربية يمكن أن تصبح من لغات التواصل مع الاتحاد الأوروبي وفيه. لكن، وفي وقت تتبارع فيه التكتلات الإقليمية رغم الاختلافات اللغوية والعرقية والدينية، تبقى الدول العربية فرق وتشتت، وتتعامل مع تلك التكتلات بشكل أحادي ومنعزل بالنسبة لكل دولة وهو ما يدفعنا إلى طرح تساؤل منهجي: أليس لهذا الامتداد الجغرافي المترامي، الذي يشكل ثروة هامة بالنسبة للعالم الغربي، وزنا وثقلا بحيث يفرض التعامل معه بلغة أو واحد ولغته واحدة؟ أما المتعاملون معه فهم شتى ولغاتهم كذلك!!

10 - Cf. Leonard Orban, Op. Cit. ibid., p21

11 - Cf. Rosita Harvey et Michelle Rivard, Les documents de normalisation, Meta, vol.25, n° 1, 1980, p.126-133.

12 - Miguel Olivera, La norme linguistique espagnole dans une organisation internationale, TTR : vol.1, n° 2, 1988, p. 72-78